تاريخ الدين العالمي

كيف تغير الدين العام منذ عام ١٨٨٠

ألقت الأزمة المالية العالمية بأعبائها على الاقتصاد العالمي، لا سيما على الموارد العامة في الاقتصادات المتقدمة. فقد زاد نمو الدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي زيادة حادة في السنوات الأخيرة – من ٧٠٪ في عام ٢٠٠٠ إلى قرابة ١٠٠٪ عام ٢٠٠٩. وهذه الزيادة تبدو هائلة. ولكن كيف تبدو هذه الزيادة بالمقارنة مع مستويات الدين على مرّ الزمن؟ يمكن الاطلاع على منظور تاريخي لهذه التغيرات في قاعدة بيانات جديدة أعدها صندوق النقد الدولي – تغطي الفترة من عام ١٨٨٠ لمعظم الاقتصادات المتقدمة.

طوابير الخبز في مدينة نيويورك، بالولايات المتحدة، ١٩٣٠.

خط تجميع سيارات فورد في ولاية ميشيغان بالولايات المتحدة، ١٩١٣ تقريبا.

الفترة المبكرة

خلال الفترة الأولى من العولمة المالية (١٨٨٠ – ١٩١٣)، انخفضت نسب الدين في الاقتصادات المتقدمة – من ٤٥٪ من إجمالي الناتج المحلى عام ١٨٨٠ إلى ٢٩٪ في عام ١٩١٣. وقد ارتبطت قاعدة الذهب التي كانت سائدة أثناء تلك الفترة بتدفقات غير مسبوقة من رؤوس الأموال الوافدة والتدفقات التجارية مما حفز النمو وفى الوقت نفسه خفض نسب الدين العام.

الحروب العالمية والكساد الكبير

وصل الدين إلى أدنى نسبة على الإطلاق – ٢٣٪ من إجمالي الناتج المحلي– في عام ١٩١٤ عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى. لكن الدين بدأ بعد ذلك في التزايد. فقد أدت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) وما ترتب عليها من أزمات مالية إلى زيادة حادة في الدين في الاقتصادات المتقدمة. وأعقب انخفاضات الدين خلال العشرينات من القرن الماضي ارتفاعان آخران ارتبطا بالكساد الكبير (في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي) والحرب العالمية الثانية (١٩٤١ – ١٩٤٥).

صناعة السلاح في ألمانيا، ١٩٠٩.

«الذروة الكبرى»

إبـّان الكساد الكبير، بلغت نسب الدين ذروتها بنسبة ٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٣٢ عقب عدة نوبات من الأزمـات المصرفية وأزمات العملة. واقترنت نهاية الكساد الكبير من منتصف إلى أواخر الثلاثينات من القرن الماضي، بانخفاض في الدين، بيد أن بداية الحرب العالمية الثانية وضعت حدا لخفض نسب التمويل بالدين. ومع لجوء دول كثيرة إلى الاقتراض لتمويل نفقات الحرب ارتفعت مديونية الاقتصادات المتقدمة إلى أعلى مستوى مسجل لها في قاعدة البيانات: نحو ١٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في ١٩٤٦.

لوحة إعلانات في مدينة نيويورك، الولايات المتحدة، ٢٠٠٨.

الأزمة الأخيرة

على الرغم من أن أثر الأزمة الأخيرة على النمو أقل وطأة من أثر الكساد الكبير، فإن انعكاساتها على الدين العام تبدو أخطر. وذلك لأن الاقتصادات المتقدمة كانت أضعف عند بدء النوبة الراهنة – حيث كانت نسب الدين في اقتصادات مجموعة العشرين أعلى بنسبة ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ١٩٢٨. وبالإضافة إلى ذلك فإن الهبوط الحاد في الإيرادات (بسبب انهيار النشاط الاقتصادي وأسعار الأصول وأرباح القطاع المالي) وتكلفة تقديم دفعة تنشيطية ودعم للقطاع المالي أضر بنسب الدين أثناء الأزمة الحالية بدرجة أكبر مما حدث أثناء الكساد الكبير.

من إعداد علي عباس، ونظيم بالحسين، وأسماء الجنايني، ومارك هورتون من إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي. ويعتمد النص والرسوم البيانية على قاعدة البيانات التاريخية للدين العام والتي نشرها الصندوق في عام ٢٠١٠. والبيانات الأساسية مستقاة من قاعدة البيانات التاريخية للدين العام – التي تغطي نسبة إجمالي الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي بالنسبة لعدد ١٧٤ بلدا عضوا في صندوق النقد الدولي – ويمكن الاطلاع على هذه البيانات في الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت: *www.imf.org/extenal/ns.aspx?id=262*